

«الاستثمارات الوطنية» تحقق أداءً مميزاً وقوياً بصافي أرباح

بلغ 12,3 مليون دينار وربحية 15,4 فلساً للسهم في الربع الثاني 2026

الإيرادات الشاملة الأخرى بلغت ما يقارب 5 ملايين دينار خلال الربع الثاني من العام الحالي



فهد عبدالرحمن المخيزيم

الاستثمارات الوطنية تواصل ترسيخ مكانتها كشركة رائدة في تقديم الخدمات الاستثمارية وصفقات مبتكرة وعالية الأثر

ملحوظا في مراحل التنفيذ، وقد وصلت الشركة تطوير منتجاتها وخدماتها من خلال التقدم في مشروع التداول الإلكترونية، واستكمال الإجراءات المتعلقة بتحديث الصناديق الاستثمارية، وإصدار تقرير الاستدامة لعام 2026 إلى جانب البدء بإعداد استراتيجية الاستدامة لعام 2026. وقد شهدت المبادرات الداخلية للشركة تقدماً في التحول إلى شركة Al-First من خلال تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يعزز قدرة الشركة على الابتكار ورفع الكفاءة التشغيلية. وأشار المخيزيم إلى مساهمة قطاع التكنولوجيا والتحول الرقمي في تعزيز البنية التحتية الرقمية واستثمارية الأعمال، وإطلاق عدد من الخدمات والأنظمة الرقمية أبرزها نظام الاكتتاب الرقمي بما يساهم في رفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز إدارة المخاطر، والبدء بتنفيذ نظام Odoo العقاري، بما يعزز الحوكمة ويدعم جاهزية الشركة لتبني أحدث الحلول الرقمية وتحقيق نمو مستدام.

في الشركة بنهاية الربع الثاني للعام الحالي بنسبة 6,45% مقارنة بالربع الأول للعام ذاته، الأمر الذي يعكس استمرار نمو أعمال القطاع ومساهمته في تعزيز الأصول المدارة للشركة. كما واصل القطاع، بالتعاون مع الإدارات المعنية، تنفيذ مبادرات تطوير المنصات الإلكترونية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمستثمرين، إلى جانب تطوير الإجراءات الداخلية وفق أفضل الممارسات، بما يساهم في رفع كفاءة تنفيذ طلبات المستثمرين وتعزيز جودة الخدمات المقدمة لهم.

أما عن أداء قطاع إدارة الأصول، أشاد المخيزيم بأداء منتجائنا الاستثمارية خلال الربع الثاني من العام الحالي، على الرغم من التحديات التي واجهتها الأسواق الخليجية نتيجة التطورات الجيوسياسية وما صاحبها من ظروف استثنائية وتقلبات في معنويات المستثمرين وحركة السيولة في المنطقة، حيث أظهرت بعض صناديقنا ومحففظنا الاستثمارية نتائج إيجابية خلال الربع الثاني من العام، في ظل بيئة استثمارية اتسمت بالتقلبات والتحديات، وهو ما يعكس قدرة الاستراتيجيات الاستثمارية المتبعة على التكيف مع التغيرات التي شهدتها الأسواق خلال الفترة.

كما واصل فريق الأدوات المالية خلال النصف الأول من عام 2026 من إضافة أربع شركات مدرجة جديدة في بورصة الكويت إلى محفظة صانع السوق، ليرتفع إجمالي عدد الشركات إلى 20 شركة. ويعكس هذا التوسع الثقة المتزايدة بخدمات الشركة وكفاءتها في دعم سيولة الأوراق المالية وتعزيز كفاءة التداول.

وأوضح المخيزيم أن قطاع العقار حقق أداءً بارزاً مع معدلات الإشغال في الأصول المملوكة والمدارة، مما ساهم ذلك في تعزيز الاستقرار التشغيلي واستدامة الإيرادات، وبالإضافة إلى مشاركة الشركة ضمن التحالف المطروح من قبل هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (KAPP) ووزارة المالية في إطار استراتيجيتها لتعزيز استثماراتها العقارية والمساهمة في تنفيذ مشاريع نوعية تدعم التنمية الاقتصادية وفق أعلى المعايير.

توسيع آفاق النمو المستقبلي

وفي سياق النمو المستقبلي، أفاد المخيزيم بمواصلة قطاع الاستراتيجيات والتطوير المؤسسي خلال النصف الأول من العام الحالي تنفيذ استراتيجية التحول الخمسية، محققاً تقدماً

ومدير سجل الاكتتاب المشترك. وقادت شركة الاستثمارات الوطنية الصفقة بكافة مراحلها، من الهيكلة والتنسيق مع الجهات الرقابية وصولاً إلى بناء سجل الأوامر والتخصيص الأولي والنهائي والإدراج الناجح. كما تمكنت الشركة بشكل استثنائي من تمديد موافقة الإدراج بهدف الحد من الأثر السلبي للتوترات الإقليمية وضمان تداولات قوية عقب الإدراج، حيث ارتفع سعر السهم إلى 910 فلس منذ إدراجه وحتى نهاية الربع الثاني من العام الحالي بنسبة بلغت 47,2%، الأمر الذي يعكس نجاح تنفيذ عملية الطرح والإدراج وكفاءة إدارة مختلف مراحلها، ويؤكد احترافية الشركة في تطبيق نماذج أعمال مبتكرة.

واسترسل المخيزيم قوله بالإشارة إلى نجاح الشركة بإدارة كافة الإجراءات الرقابية بسلاسة بالتنسيق مع هيئة أسواق المال وبورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة، وصولاً إلى الإدراج الناجح في السوق الأول ببورصة الكويت، واستقطب الاكتتاب آلاف المكنئين إلى جانب مشاركة لافتة من المستثمرين المؤسسيين الدوليين في كل من المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بما يعزز مكانة الكويت كوجهة للطروحات النوعية للأسهم ولتدفقات رأس المال العابرة للحدود.

وبالتوازي مع ذلك، دفعت الشركة قدماً بمجموعة قوية من صفقات أسواق الأسهم، شملت التحضيرات الأولية للاكتتابات عامة مرتقبة في قطاعات التعليم وفي مجال التجزئة عبر منصتها الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي، وأيضاً الطرح الخاص في عملية زيادة رأس المال لإحدى أكبر شركات النقل العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي أطلق الاكتتاب الخاص بها في يونيو 2026 واستمر لمدة أسبوعين، بالإضافة إلى تقييم جدوى إدراج إحدى الشركات العاملة في قطاع الأغذية والمشروبات في بورصة الكويت. وتقييم احتياجات التمويل لإحدى الشركات العاملة في قطاع الترفيه، وأيضاً القيام بأعمال المراجعة والهيكلية الأولية للاكتتاب العام لإحدى المجموعات الرائدة والمدارة باحترافية في مجال خدمات تقنية المعلومات وتكامل الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط.

وعن أداء قطاع المؤسسات والثروات، أشار المخيزيم إلى مواصلة القطاع تحقيق نتائج قوية خلال الربع الثاني من عام 2026، حيث بلغت عدد المحافظ الاستثمارية الجديدة عشرات المحافظ بمختلف أنواعها، وقد ارتفعت قيمة الأصول المدارة

الشركة في تعزيز مرونتها التشغيلية وتحسين كفاءة إدارة أعمالها، الأمر الذي انعكس إيجاباً على أدائها مقارنة ببداية العام الحالي، وأنها تواصل تنفيذ خططها الاستراتيجية وفق رؤية تركز على تحقيق نمو متوازن ومستدام، من خلال المحافظة على قوة مركزها المالي، وتعزيز جودة أصولها الاستثمارية، والاستمرار في تطوير منظومة إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة المؤسسية بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، الأمر الذي يعزز قدرتها على مواجهة التغيرات وتحقيق الاستقرار والنمو على المدى الطويل. وأضاف أن الشركة تواصل الاستثمار في تطوير قدراتها المؤسسية ورأس المال البشري، ورفع كفاءة العمليات التشغيلية، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، بما يساهم في تحسين جودة الخدمات وتعزيز الكفاءة التشغيلية، إلى جانب مواصلة تطوير الحلول والمنتجات الاستثمارية التي تلبى احتياجات مختلف شرائح العملاء وتواكب التطورات المتسارعة في الأسواق.

وأشار الفلاح إلى متانة القاعدة الرأسمالية والسيولة الجيدة التي تتمتع بها الشركة تمنحها القدرة الكبيرة في اقتناص الفرص الاستثمارية النوعية عند توافرها، سواء في السوق المحلي أو الأسواق الإقليمية، بما يدعم تنمية الأصول وتحقيق عوائد مستدامة تعزز القيمة المضافة للمساهمين. كما أكد أن الاستدامة أصبحت جزءاً أساسياً من استراتيجية الشركة، حيث تواصل دمج مبادئ الحوكمة والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية ضمن مختلف أنشطتها، انطلاقاً من أهمية تحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي والأثر المجتمعي للشركة. وفي ختام تصريحه، أعرب الفلاح عن تقديره للثقة والدعم المستمرين من مجلس الإدارة، مشيداً بجهود الإدارة التنفيذية وجميع موظفي شركة الاستثمارات الوطنية، الذين أسهمت خبراتهم والتزامهم في تعزيز قدرة الشركة على التعامل مع مختلف التغيرات وتحقيق نتائج تعكس قوة المؤسسة، ومواصلة العمل وفق استراتيجية متوازنة تستند إلى الانضباط المالي، والإدارة الرشيدة للمخاطر، والاستثمار المدروس، بما يعزز قدرتها على تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين وترسيخ مكانتها كمؤسسة استثمارية رائدة في السوق الكويتي والمنطقة.

محطات بارزة في أداء الشركة

بدوره، قال فهد عبدالرحمن المخيزيم، عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة الاستثمارات الوطنية مواصلة إدارة الاستشارات المالية بقطاع الاستثمارات المصرفية والبدلية ترسيخ مكانتها كقوة رائدة في أسواق الأسهم في الكويت، من خلال تنفيذ صفقات مبتكرة وعالية الأثر، بما يعزز سمعتها كبنك استثماري موثوق ومعتمد، فقد نفذت الشركة صفقات تجاوزت قيمتها الإجمالية 2,5 مليار دولار خلال النصف الأول من العام الحالي، وقد فاق التوقعات الاكتتاب الخاص الأولي وإدراج شركة ترولي للتجارة العامة في مارس 2026، حيث مثلت هذه الصفقة الحورية للاكتتاب العام الأولي الوحيد في الكويت خلال النصف الأول من 2026، وتميزت الشركة بفترة وجيزة بين إتمام عملية الاكتتاب وتاريخ إدراج قياسي، بما يؤكد ريادتها في ابتكار وتنفيذ طروحات الأسهم في بيئة سوقية انتقائية. وقد حقق هذا الطرح نسبة تغذية بلغت 15,2 مرة حجم الطرح الأساسي، وقيمة طلبات تجاوزت 776,7 مليون دينار، بما يعكس الثقة الراسخة في الجهة المصدرة وكفاءة هيكلية الصفقة. وبصففاً وكيل الاكتتاب ومستشار الإدراج الحصري، والمنسق الرئيسي المشترك،



خالد وليد الفلاح

محافظة شركة الاستثمارات الوطنية على قوة مركزها المالي وجودة أصولها الاستثمارية

أعلنت شركة الاستثمارات الوطنية عن بياناتها المالية لفترة الربع الثاني من العام الحالي والتي تنتهي في 30 يونيو 2026، حيث واصلت الشركة الحفاظ على متانة مركزها المالي بما يعكس استمرار المحافظ على قاعدة مالية قوية تدعم قدرة الشركة على التعامل مع التغيرات الاقتصادية واغتنام الفرص الاستثمارية التي تتوافر مع استراتيجيتها طويلة الأجل، بالرغم من استمرار حالة التذبذب التي تشهدها الأسواق المالية الإقليمية والعالمية وما تفرضه من تحديات على البيئة الاستثمارية، ولذلك فإن المؤشرات الإيجابية التي بدأت بالظهور خلال الربع الثاني انعكاساً لسلامة النهج الذي تتبعه الشركة، حيث سجلت الشركة خلال الربع الثاني من العام الحالي نمواً في الإيرادات بلغ 17 مليون دينار، وسجلت الإيرادات الشاملة الأخرى ما يقارب 5 ملايين دينار خلال الربع الثاني، وحققت الشركة صافي ربح بلغ 12,3 مليون دينار للثلاثة أشهر المنتهية في 2026/6/30 بواقع 15,4 فلساً للسهم، ومن جهة أخرى بلغ إجمالي الموجودات 353,6 مليون دينار، وقد بلغ إجمالي حقوق مساهمي الشركة الأم 206,6 ملايين دينار، في حين بلغت قيمة الأصول المدارة 1,3 مليار دينار بنهاية الربع الثاني من العام الحالي.

في معرض حديثه، أفاد خالد وليد الفلاح رئيس مجلس الإدارة في شركة الاستثمارات الوطنية بأن نتائج الربع الثاني من عام 2026 تعكس قدرة الشركة على التكيف مع بيئة استثمارية اتسمت بالتقلبات، وارتفاع مستويات الحذر في الأسواق المالية مع تحقيق تحسن تدريجي في الأداء مقارنة بالربع الأول، مدعوماً بانحسار جزء من الضغوط الجيوسياسية وتحسن النشاط في عدد من الأسواق وارتفاع مستويات الحذر في الأسواق المالية وأوضح أن الشركة واصلت اتباع نهج استثماري متوازن يركز على الحفاظ على جودة الأصول، وتعزيز كفاءة إدارة المحافظ، وتطبيق سياسات فعالة لإدارة المخاطر، مما أسهم في الحد من آثار التقلبات والمحافظة على متانة مركزها المالي. وعلی صعيد متصل، أكد الفلاح أن النتائج المسجلة خلال الربع الثاني من العام تؤكد نجاح

بعد أن عززت الشركة احتياطاتها المالية لمواجهة أي التزامات تأمينية مستقبلية

«الكويت للتأمين» تحقق 5,4 ملايين دينار

إجمالي ربح للنصف الأول من 2026



علي مراد بيهياني وسامي شريف

مركزها المالي واستقراره. وأضاف شريف أن الشركة، إلى جانب تحقيقها نمواً في الأرباح والأقساط، ما زالت محافظة على تصنيفها الائتماني المتميز من وكالتي التصنيف العالمية AM Best و Moody's عند درجتى A- و A3+ على التوالي، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأكد اعتزازه باستمرار حصول الشركة على هذه التصنيفات الرفيعة، معتبراً ذلك دالة واضحة على مكانتها المتقدمة وريادتها في قطاع خدمات التأمين على المستويين المحلي والإقليمي. وعلى صعيد آخر، أضاف شريف أن الشركة تحقق تقدماً في مشروع التحول الرقمي، حيث تعمل على تطوير

أعلنت شركة الكويت للتأمين عن نتائج النصف الأول من العام الحالي، حيث بلغ إجمالي الربح المحقق للفترة الحالية 5,4 ملايين دينار، بعد أن عززت الشركة احتياطاتها المالية لمواجهة أي التزامات تأمينية مستقبلية، تأكيداً على التزامها بهذا النهج الراسخ منذ تأسيسها.

ومن ضمن إجمالي الربح، يوجد إيراد بيع استثمارات بقيمة 1,6 مليون دينار، تم إدراجها في الأرباح المرحلة، فيما بلغ صافي الربح المحقق للفترة الحالية 3,7 ملايين دينار، وربحية بلغت 15,76 فلساً للسهم، مع العلم بأنه تم تعديل ربحية السهم للفترتين 2025 و 2026 بعد زيادة رأس مال الشركة إلى 25 مليون دينار.

وبلغ إجمالي الأقساط المكتتب بها للفترة الحالية 31,5 مليون دينار، كما بلغت إيرادات التأمين 28,3 مليون دينار، وبلغ إجمالي أرباح الاستثمارات 6 ملايين دينار للفترة الحالية.

وصرح الرئيس التنفيذي للشركة، سامي شريف، بأن الشركة تتبنى نهجاً محافظاً ومتوازناً في إدارة أعمالها، مشيراً إلى نجاحها في تحقيق أرباح مرحلة مرتفعة بلغت 81 مليون دينار، الأمر الذي يعكس قوة ومتانة

إنجازات متتالية

واصلت شركة الاستثمارات الوطنية تعزيز حضورها الريادي على مستوى الكويت والمنطقة، بحصولها على العديد من الجوائز المميزة والتي شملت ثلاث قطاعات رئيسية تمثل ركائز عمل الشركة، وهي: قطاع التسويق والاتصال المؤسسي – «جائزة أفضل علامة استثمارية في الكويت لعام 2026»، وقطاع إدارة الأصول – «جائزة أفضل شركة لعلاقات المستثمرين في الكويت لعام 2026»، وذلك ضمن جوائز Global Banking and Finance Review لعام 2026، والتي تعد منصة إعلامية رائدة ومجلة مطبوعة تقدم تحليلات، أخباراً، وآراء مستقلة حول عالم البنوك، التمويل، الاستثمار، التكنولوجيا المالية، وتوفر النخبة نظرة شاملة ومتوازنة لصناع القرار في القطاع المالي.

التوسع في الأسواق الإقليمية

استكمالاً للتوسع الإقليمي لشركة الاستثمارات الوطنية بافتتاح أول مقر إقليمي للشركة في مركز دبي المالي العالمي والذي عزز حضور الشركة ووسع نطاق خدماتها الاستثمارية لتلبية احتياجات شريحة أوسع من العملاء داخل المنطقة وخارجها، والشركة بصدد التوسع الإقليمي في الأسواق الخليجية دعماً لهدف إنشاء شبكة توزيع إقليمية وتعزيز الوصول إلى الفرص الاستثمارية، وذلك في إطار استراتيجية الشركة الرامية إلى ترسيخ حضورها في الأسواق الخليجية، وتوسيع نطاق خدماتها الاستثمارية، بما يساهم في تقديم حلول مالية متكاملة تلبى احتياجات العملاء.

في خطوة تستكمل سلسلة التعيينات القيادية لدعم الكفاءات الوطنية

وزير المالية يصدر قراراً وزارياً بتعيين مدير عام شؤون الميزانية العامة وشؤون المحاسبة العامة

الاستراتيجية للوزارة.

وبإتي هذا التعيين تأكيداً لنهج الوزارة في تمكين الكفاءات الوطنية من تولي المواقع القيادية، بما يساهم في تطوير منظومة العمل المالي والإداري، والارتقاء بجودة الخدمات، وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.

أصدر وزير المالية د. يعقوب الرفاعي قراراً وزارياً بتعيين أحمد عبدالعزيز العمران مديراً عاماً لشؤون الميزانية العامة وشؤون المحاسبة العامة بوزارة المالية، وذلك في إطار تعزيز كفاءة العمل المؤسسي ودعم تنفيذ الخطط والأولويات

«أسواق المال» تستقبل وفد البرنامج الصيفي «أثر»



صورة جماعية لإداري هيئة أسواق المال مع متدربي برنامج «أثر»

الشؤون القانونية، فاطمة الحليل – إدارة الموارد البشرية، من ناحية أخرى، تعكس هذه الزيارة التزام هيئة أسواق المال بدورها المجتمعي في تعزيز الشمول المالي، ودعم المبادرات التاهيلية، وتعزيز التواصل مع مختلف الجهات الوطنية الأخرى، لاسيما المؤسسات التعليمية والتدريبية منها، بما يواكب توجهاتها نحو الاستثمار في رأس المال البشري.

وقد تولي مهام تقديم العرض المرئي فريق عمل يمثل أبرز قطاعات الهيئة ووحداتها التنظيمية، ضم كلا من: بديرة السالم – مكتب التوعية والعلاقات العامة والتواصل، رنا الولايي – المكتب الفني التابع للمدير التنفيذي، وليد العويش – مدير المكتب الفني التابع لقطاع الإشراف، خالد الباسين – المكتب الفني التابع لقطاع الأسواق، د. جنان المخلد – المكتب الفني التابع لقطاع

تنظيم أنشطة الأوراق المالية، وتعزيز الشفافية فيها، وحماية المتعاملين في هذا النشاط، قبل أن يتناول بالتفصيل مهام قطاعات الهيئة المختلفة واختصاصاتها المتصلة بمختلف جوانب أنشطة الأوراق المالية التشريعية والتنظيمية والرقابية والإشرافية، إضافة إلى الجوانب المتعلقة بالمجالات النوعية والإعلامية والتعاون الخارجي وبيئة العمل الداخلية.

في إطار مبادراتها المنبثقة من مشروعها الوطني لتعزيز الشمول المالي والوعي الاستثماري، استقبلت هيئة أسواق المال وفداً يمثل البرنامج التدريبي التاهيلي «أثر»، الذي أطلقه اتحاد شركات الاستثمار بهدف تأهيل الكوادر الوطنية الشابة وربط الجوانب التعليمية النظرية بالواقع العملي، وضم الوفد الطلبة المشاركين في البرنامج، إضافة إلى المعنيين به من الاتحاد.

وتمثل هذه الزيارة الميدانية للهيئة، التي امتدت ليوم واحد، جزءاً من مبادرات برنامج «أثر» المتعلقة بزيارة أبرز الجهات الإشرافية والمؤسسات العاملة في القطاع المالي، والإطلاع على مهامها ولبات عملها عن كثب. وقد تضمن برنامج الزيارة جولة للوفد في مقر الهيئة، كما تضمن أيضاً عرضاً مرئياً قدم نبذة تعريفية عن هيئة أسواق المال وتأسيسها، وأهدافها المحددة في قانون إنشائها، لاسيما على صعيد